دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط : الأزمة الليبية نموذجا

أستاذ :غراف عبد الرزاق

أستاذ مساعد – أ–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"

الفكرة العامة للدراسة :

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات سواء على مستوى الفاعلين الدوليين بظهور العديد من الفواعل غير الدولتية أو على مستوى مدركات مفهوم الأمن ، من مفهوم الأمن العسكري إلى مفهوم الأمن الإنساني، والجزائر هي حلقة من هذه السلسلة ، حيث يعتبر امتدادها الإفريقي و المغاربي محورا استراتجيا نظرا لثقل انعكاساته في حالة الخلو من الاستقرار، ولقد عرف هذا البعد تحولات هامة منذ استقلال دول المنطقة حيث امتزجت خصوصية بناء الدولة وفقا للطريقة الغربية الموروثة عن الاستعمار مع الخصوصية الإفريقية المحلية، و ما نتج عنها من مشاكل متعددة، حيث شهدت الدائرة الأمنية الجزائرية منذ مطلع التسعينات تحديات على غرار أزمة الطوارق والتهديدات الأمنية الساحلية .....الخ، هذه المشاكل حتمت نظريا على دول الإقليمية وعلى رأسها الجزائر باستباق المعطيات والوقائع، حيث أن إي خلل على المستوى الإقليمي لابد وان ينعكس على بعدها المغاربي المتوسطي ومنطقة الساحل، و من هذا فإن الموقع الذي تحتله الجزائر يضعها في نقطة الإلزام بتحديد سياق تصوري لعقيدتها الأمنية و توجهها الاستراتجي الدفاعي بالمنطقة.

<u>الاشكالية :</u>

إن أهمية الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي والجيواستراتيجي المتوسطي والإفريقي، خصوصًا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتداعياتها على المتوسط ، يجعلنا في أمسِّ الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور **(Role Approach)** ، كمحدّد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه هاته الأزمات، فالعلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي لها عدة دوائر اهتمام ففي البداية نشير إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013، هو ما حوّل الجزائر إلى "محجّ سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف في أجواء تطبعها لغة المصالح الدولية، وخطاب تبادل المصالح "المغاربي–الأوروبي"،

في ظل الموقع جيو– إستراتيجي للجزائر الذي يحتم عليها لعب دور فاعل في سياق تفاعلاتها سواء على المستوى المتوسطي أو الإفريقي :إلى أي مدى يؤثر بناء العقيدة الأمنية الجزائرية

على توجهاتها الإستراتجية في ظل تعدد المخاطر والتهديدات الأمنية من جهة والتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية من جهة أخرى ؟

الفرضية:

ونظرا لتعدد أوجه الظاهرة وتباين مستويات تحليلها، وللإجابة عن هذا الإشكالية المطروحة فقد إرتأينا طرح الفرضية الآتي مفادها:

أن بناء العقيدة الأمنية الجزائرية مرهون في أحد أهم أبعاده بطبيعة الظروف والمتغيرات في الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري (المغاربية الإفريقية والمتوسطية)، دون إغفال تداعيات الظروف والمتغيرات الدولية على هذه الدوائر (الدائرة الأطلسية "الناتو"، التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة، التوافق الأوروبي أوروبي).

محاور الدراسة:

. التأصيل المفاهيمي للدراسة.

. الدوائر الجيوسياسية للعقيدة الأمنية الجزائرية.

. العقيدة الأمنية الجزائرية إتجاه الأزمة الليبية "نموذجا".

- **التأصيل المفاهيمي للدراسة:**

ماهية العقيدة الأمنية:

قبل تعريف "العقيدة الأمنيّة" ينبغي أوّلاً تحديد المقصود بكلمة "عقيدةٍ." أصل كلمة عقيدةٍ (Doctrin)لاتينيٌ وهو(Doctrina) ويعني عمليّة تعليم، نظريةً أو منهجًا. [1] وتعرّف "العقيدة" على أنّها مجموع الأفكار التي يعتقد أنّها صحيحة والتي بواسطتها تُفَسَّر الوقائع، تُرْشَدُ وتوجّه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة. كما تعرّف العقيدة على أنّها جملةٌ من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظريّة المتبنّاة من قبل الأفراد ـ أو التي تكون جزءًا من عمليتهم التعليميّة ـ والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسيّة، الاقتصاديّة، الفلسفيّة، الدينيّة والعلميّة[2] ، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدّلالة على نظام فكريّ ما ينسب إلى مفكّر مثل العقيدة الماركسيّة نسبةً إلى ماركس(، إلى سياسيّ)مثل عقيدة مونرو، أو (إلى حركة أفكار)مثل العقيدة الليبرالية. وتأخذ العقيدة بعدًا أيديولوجيًا إذا شكّلت نظامًا فريدًا ومتناسقًا من التصوّرات للعالم والتي تُقبل على أنّها صحيحةٌ وصادقةٌ دون نقدٍ أو مناقشة.

أمّا "العقيدة الأمنيّة" فتعرّف على أنّها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المُنَظّمَة والمترابطة التي توجّه سلوك الدّولة الأمنيّ(تعاونيٌّ/غير تعاونيّ) وقراراتها على المستوى المحلّي والدّولي والتي: تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنيّة؛ كيفيات استخدام القوّة القوميّة بكافّة أشكالها(اقتصاديّة، سياسيّة، عسكريّة أو غيرها) كيفيّة توظيف هذه القوّة لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة؛ وأخيرًا،

طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكريّة، دبلوماسيّة أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.[3]

وتسمح العقيدة الأمنيّة ـ بما تحتويه من مبادئ وقواعدٍ ـ للقادة السياسيين للدّولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدّول الأخرى وتعريف اهتماماتها الأمنيّة الخاصّة أمام المجتمع الدولي كما تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي و عليه نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية إذ تمثل العقيدة الأمنية: في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية .[4]

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنيّة فإنّها كتصوّرات كانت موجودةً منذ القديم (منذ الحروب النابوليونية 1799)وكانت مرادفةً للعقيدة العسكرية، لكنّ استخدامها بهذا التعبير (عقيدة الأمن القومي) هو بالأساس نتيجةٌ للحرب الباردة، وكثيرًا ما تُصْنع العقائد الأمنيّة من طرف قائدٍ سياسيّ، خصوصًا رئيس الدّولة أو كبير دبلوماسيّيها، وتأخذ اسمه بعد رحيله (مثل عقيدة برجنيف وعقيدة مونرو)[5]، لكنّ هذا ليس دائمًا، ففي دول أخرى تسمّى العقائد بالأرقام (مثل الصين.).

وعمومًا، تساهم المؤسّسات، والأيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنيّة مع اختلافٍ في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة الديمقراطيّة والتسلّطية.بالنسبة للمؤسّسات، فإنّ رئيس الدّولة كممثّل للهيئة التنفيذيّة يستعين بمستشاريه، بوزارة الدفاع ووزارة الأمن القوميّ أو (المجلس الأعلى للأمن القوميّ مثلما هو الحال في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيا) ، بوزارة الخارجية، بأجهزة المخابرات ، بممّثلين عن القوّات المسلحة، باللجان التشريعية، لتحديد عقيدة الدّولة. وعادةً ما يتمّ التشاور بين هذه المؤسّسات على نطاقٍ واسع. كما يمكن الاستعانة ببعض الهيئات غير الحكوميّة كالأحزاب السياسيّة، مؤسّسات المجتمع المدني، مراكز البحث التابعة لوزارة الخارجيّة والأكاديميين المتخصّصين.[6]

أمّا بالنسبة للأيديولوجية، فإنّها بالأساس تحدّد الأفكار والقيم التي تتبنّاها وتدافع عنها الدّولة في كافّة المجالات بما فيها المجال الأمنيّ، ومن هنا نشأ التقاطع بين الأيديولوجيّة والعقيدة الأمنيّة، فالأيديولوجية ـ مثل العقيدة ـ هي ببساطةٍ "مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المقتنعين بها سلوكًا معيّنًا1 "لكنّها أوسع منها من حيث أنّها "شموليّة [...] وتتبنّى نظرةً متجانسةً إلى كلّ من الكون والمجتمع"[7]

مرتكزات العقيدة الأمنية : "الجزائر نموذجا":

ترتكز العقيدة الأمنية عموما على عوامل عدة كالتاريخ والجغرافيا والايدولوجيا، كما كان ذا تأثير واضح على العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال وبالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر فإنها تستمد توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين

المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية دون إهمال العوامل السابق ذكرها وهو ما سنوضحه من خلال العناصر التالية :

***تاريخيا:** تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها احد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء. ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة إلا أن هاجس التاريخ يبقى حاضرا أمام عقيدتها الأمنية وخير دليل على ذلك رفض الجزائر المستمر في إقامة علاقات أو حتى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي .[8]

***جغرافيا:** تعتبر الجغرافيا ذات دور هاما محدد للأمن، فالجزائر وموقعها الجغرافي الاستراتيجي متعدد الأبعاد (المغاربي ،المتوسطي، والإفريقي)،جعلت من الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فان صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني .

هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.[9]

***أيديولوجيا** :ظل البعد الإيديولوجي من بين المرتكزات الرئيسة في العقيدة الأمنية الجزائرية وذلك منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963–1976 – 1989، كما كان خيار الحزب الواحد، مقتدية بذلك بتجارب عدة دول، راسمة بذلك مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود، غير انه و مع أحداث 1988 و التغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.[10]

- **الدوائر الجيوسياسية للعقيدة الأمنية الجزائرية:**

يسعى هاذا المبحث إلى التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري ،أي تلك التي يوجد بينها وبين الأمن الجزائري اعتماد متبادل ،كما يسعى كذلك إلى حصر مهددات الأمن الجزائري التي تأتي من الدائرة المغاربية .

التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية وموقع الجزائر فيها:

يتشكل الفضاء المغاربي من دّول ثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنّه وُسّع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتدّ من نهر(السنغال

غربًا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقًا موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا) تجتمع دول المغرب العربي على مساحة إجمالية تقدر ب أكثر من06 ملايين كيلومتر مربع 6 706 040 كم، تتكوّن جلّ يابسة المغرب العربي من الصحراء التي تشكّل جزءًا من أكبر صحراء في العالم، أما الشريط الساحلي للمغرب العربي فيمتد على طول 7200كم ، حوالي 5000كم منها تمتد على الحافة الجنوبية من المتوسط والبقية الاخرى أي 2200 كم تمتد على طول الضفة المغربية على المحيط الأطلسي.[11]

يعتبر الفضاء المغاربي فضاء سوسيو – ثقافي متجانس ثقافيا ولغويا ودينيا .فكل شعوبه تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية بتعاقب حضاري فينيقي وعثماني مما أدى إلى تشابه كبير في نمط السكان اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وفضلا عن انتمائه الإفريقي وجواره مباشرة للحضارات الإفريقية جنوبا أما بخصوص الفواعل الجيوسياسية الأمنية فجميعها دولتيه باستثناء التنظيم الإرهابي الذي يعرف باسم تنظيم "القاعدة في المغرب العربي "[12].

فالجزائر وباعتبارها جزء من هذا الفضاء المغاربي الكبير وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربة من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارّة الإفريقية من ناحيةٍ أخرى فالمساحة الشاسعة للجزائر والتي تقدر ب 40 % من مساحة المغرب العربي كلية، وبطول حدود برية تقدر ب 6346كم تربط كل الحدود مع دول المغرب العربي ،
وبشريط ساحلي يقدر ب 1200كم تربطها بالمتوسط، أهلها لان تكون بوابة شمالية لإفريقيا على البحر المتوسط، كما أنها تمتاز كذلك بصحراء كبرى أخذت الحيز الأكبر من صحراء الفضاء المغاربي أغناها بالموارد الطاقوية وكذا بعض المعادن كالحديد والذهب واليورانيوم[13] .

على الصعيد الاقتصادي ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميًا كأكبر مصدّر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدّر للبترول وثقلها السكّاني، ما يقارب(40 مليون نسمة) بحلول 2016 في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وفي شرعنه الطموح الجزائري في تزعّم المغرب العربي..[14]

لكن وبذكرنا لكل هاته المقومات التي مكنت الجزائر من تعزيز مكانتها في الساحة المغاربية والدولية إلا أن هناك تأثير بارز على أمنها وعقيدتها الأمنية، فمن جهة يؤثر الثقل الجيواستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي مع المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا من كل الجهات نظرا لشساعة الإقليم الجزائري وكذا الحدود البرية للدولة مما جعلها عرضة لكل إفرازات البيئة الأمنية المغاربية من تطورات وتفاعلات، ومن جهة أخرى كان للمعطيات السابقة (الجغرافية، الاقتصادية) أثرٌ بالغٌ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصّة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أنّ "مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي "

ويحقّقان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائمًا إلى فرض نفسه كمنافسٍ للجزائر في الفضاء المغاربي.[15]

لكنّ ثقل الدولة الجزائرية في المغرب العربي وموقفها حيال العقيدة الأمنية ليست مرتبطة بالعوامل الجغرافية والاقتصادية فقط، لأنّ التاريخ أيضًا وُظّف في بناء التصوّر القيادي للجزائر، فالاهتمام الثوري بقضايا المغرب العربي راسخًا في عقيدة مختلف الأحزاب الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال إفريقيا بعد حلّه سنة 1929، وصولاً في الأخير إلى "جبهة التحرير الوطني" التي أعلنت في بيان 01نوفمبر1954 أنّ ممّا تهدف إليه عبر العمل الثوري "استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشيًا مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا.[16]

وانعكست المبادئ السابقة على السلوك السياسي الجزائري سواء في فترة الثورة أو بعد الاستقلال، فبعد الاستقلال كان هناك دور كبير للصناع القرار الجزائريين على رأسهم الرئيس هواري بومدين الذي كان دائم التأكيد على تزعم الجزائر للمغرب العربي منذ 1965، فقد أثّرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والأيديولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية إقليميًا ودوليًا.[17]

لقد كوّن التفاعل بين العوامل السابقة (جغرافيا، اقتصاد، تاريخ وشخصية الرئيس) عقيدةً أمنية جزائرية من مبادئها القناعة بالوضع القيادي الجزائري مغاربيًا وإدراك بأنّ الجزائر معنية بكلّ تفاعلات المغرب العربي.

مهددات الأمن القومي الجزائري : المنشأ والمصدر.

أولا : انعكاسات النزاع المغربي الصحراوي على الأمن الجزائري:

يعتبر الاحتلال المغربي للصحراء الغربية المشكل الأمني الإقليمي الأساسي ضمن المركب الأمني المغاربي، حيث تعتبر الصحراء الغربية بؤرة التوتر الساخنة الوحيدة في المنطقة المغاربية بمستويات متفاوتة من العنف من فترة إلى أخرى كان أشدها بين سنتي 1976 و 1978[18].

فالمقاربة الجزائرية تنطلق من اعتبار أن القضية الصحراوية قضية" تصفية استعمار" وان الحل العادل لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويين حقهم في تقرير المصير مثلما تنص عليه اللوائح الأممية، ويعتبر تمسك الجزائر بهذا الحل وفاء منها لمبادئ الثورة التحريرية التي قامت عليها هويتها وعقيدتها الأمنيتين، بالإضافة إلى اعتبارات التوازن الإقليمي المغاربي .

بناءا على الستاتيكية السابقة للنزاع الصحراوي وتعقيداته واحتمالات تصاعد التوتر بين الأطراف المعنية به ودور القوى فوق–الإقليمية والأمم المتحدة فيه، يمكن القول أنّه حقّا يشكّل هاجسًا أمنيا إقليميا بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، ويبقى عدم حلّ النزاع في الصحراء الغربية واستمراره إلى يومنا هذا مهدّدًا للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى أنّه المصدر الأساسي للتوتر

في الإقليم والسبب في استمرار التنافر الجزائري–المغربي، كما يشكّل استمرار هذا النزاع وحالة اللاحلّ الملازمة له مصدرًا أساسيًا للأمن الجناح الغربي الجزائري، خاصّةً وأنّه أدّى إلى تهديدات ومشكلاتٍ أمنيّةٍ أخرى للجزائر نتجت عن الخلاف مع المغرب.[19]

ثانيا: البعد اللين الإنساني للتهديدات المغاربية

– **ظاهرة الهجرة غير الشرعية :** تشكل الدول المغاربية مصدرا للهجرة غير الشرعية نتيجة للأوضاع

الاجتماعية و الاقتصادية السائدة فيها حيث تزداد نسب البطالة و تقل البدائل والفرص لتحسين الأوضاع أمام فئات مهمة من المجتمع وخاصة فئة الشباب، ما يجعل خيار ركوب قوارب الهجرة السرية رغم كونه مغامرة غير محسوبة العواقب أمر وارد كما تشكل الدول المغاربية نقاط عبور للمهاجرين القادمين من الدول الصحراوية خاصة دول الساحل ودول جنوب الصحراء وما يشكله هذا الأمر من أعباء اجتماعية واقتصادية كما يحمل معه تهديدات خاصة ما تعلق الأمر بنقل الأمراض المخدرات، انتشار الجريمة وغيرها من الأمور السلبية هذه الظاهرة المتمثلة في تعاظم حركة الهجرة الإفريقية نحو وعبر المنطقة المغاربية.[20]

–التهديدات الثقافية:

إن الاحتكاك و التفاعل مع الحضارة الغربية الحديثة و الذي حدث بفعل الغزو لم يؤد إلى استبدال النظام الحديث، بل أدى فقط إلى تبعية ثقافية خطيرة تزامنت مع التبعية الاقتصادية و السياسية و اعتبرت وسيلة من وسائله وتشير هذه التبعية الثقافية إلى طبيعة العلاقة بين المجتمعات الغربية المتقدمة و المجتمعات العربية المتخلفة في شكل تبعية .[21]

–تهديدات الأمن البيئي

يعتبر نقص الماء والتصحر والجفاف من التهديدات المشتركة للدول المغاربية حيث انه وحسب تقرير للأمم المتحدة فان أكثر المناطق تأثرا بنقص المياه تقع في شمال أفريقيا وغرب وجنوب آسيا، فنسبة 25%من سكان أفريقيا يعانون أزمة للمياه مزمنة وشديدة في المغرب العربي تعادل 46مليار م 65% ، منها تأتي من مياه المجاري المائية .[22]

اما مشكل التصحر في المغرب العربي فهو نتيجة لتدخل عوامل ساهمت في تفاقمه، مرتبطة بالنمط المتبع في إدارة الموارد الطبيعية المتوفرة ، هذا الوضع يدعمه تدهور التربة و الغطاء النباتي ، وقلة إنتاجياته ، هذه الأوضاع تؤدي إلى تدهور شروط حياة الشعوب، والهشاشة المتزايدة اتجاه أبسط الأزمات المناخية[23].

الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري والعلاقات الجزائرية الأوروبية:

إن العلاقة بين الجزائر والدائرة المتوسطية نتجت بالأساس عن وجود رابط بحري بين الجزائر والبحر والأبيض المتوسط بالإضافة إلى وجود عوامل تاريخية، جيوسياسية، وأمنية، توثق الصلة بالبيئة الأمنية المتوسطية وهو ما أدى بالجزائر إلى إدراج المتوسط ضمن شواغلها الأمنية والسياسية .

التحديد الجيوسياسي للدائرة المتوسطية وموقع الجزائر منه:

شكل الفضاء المتوسطي على مر التاريخ نقطة تقاطع بين فضاءات جغرافية بشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، تاركة ورائها نزاعات وصراعات مستمرة من اجل السيطرة عليه أو حتى مراقبته والتي لم تتوقف منذ ألاف السنين، مما يؤكد لنا أن الأهمية الجيوسايسية للمتوسط هي حقيقة تاريخية .[24]

مع بداية الحرب الباردة، حلّ الاتحاد السوفيتي والولايات المتّحدة الأمريكية محلّ القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسّط يشكّل الجناح الجنوبيّ بالنسبة لحلف شمال الأطلسي والطريق لولوج المحيطات، أصبح كلّ من القوتين يبحث عن تحقيق أكبر قدر من المراقبة للقواعد الجوّية والبحريّة أو تسهيلات للرُسُوّ على السواحل المتوسّطية ما ينمّ عن الأهمّية الجيوسياسيّة البالغة لهذا البحر ضمن الإستراتيجيّتين الأمريكيّة والسوفيتية، لكن سرعان ما اندثرت هاته المتغيرات مع سقوط الاتحاد السوفياتي حيث فتح المجال للسيطرة الأمريكية كليا على المتوسط وصار الأسطول السادس الأمريكي دون منافس في ظل صورة التمزق اللصيقة بالمتوسط بالرغم من الحوارات الاروبيية والاطلسية لبناء نظام اقليمي شامل في هذا الفضاء.[25]

بالنسبة للجزائر، فلم تكن يومًا في تاريخها بمعزل عن تفاعلات المتوسّط وهو ما أثّر بصورةٍ واضحةٍ على الإدراك الجزائري للتهديد الذي ارتبط بالدائرة المتوسّطيّة منذ بدايات الاستقلال، حتّى خلال الحرب الباردة ظلّت الجزائر في خضّم تفاعلات المتوسّط، فرغم حفاظها على توجّهاتها الاستقلاليّة ورفضها إخضاع أمنها القوميّ لمظلّة إحدى القوّتين وإعراضها عن توقيع اتفاقيّاتٍ دفاعيّةٍ معهم[26]، وهو ما سبّب لها ـ بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى ـ في الوقت نفسه برودةً في العلاقات مع القوى المتوسّطية وفوق–المتوسّطيّة الأخرى، لكن وبعد زوال القطبية الثنائية وبداية الأزمة الأمنية في الجزائر اتّضح جليا الرابط الجيوسياسيّ الوطيد بين البيئة الأمنيّة الجزائريّة والبيئة الأمنيّة المتوسّطيّة، فضم الاروبيين الجزائر الى كل المبادرات الأمنية التي أطلقوها تجاه تخومهم الجنوبية كانت فرصة لها للتخفيف من حدة العزلة التى فرضت عليها وكي تبقى على دراية بما يجري في جوارها الجيوسياسي [27]، لكن في المقابل تبقى متخوفة من هذه المبادرات التي تواكب تصاعد بعض النداءات التي تطالب بالتدخل الإنساني لكبح استفحال الأزمة الأمنية الجزائرية، لهذا السبب ظلّت الدائرة المتوسّطيّة حاضرةً بقوّةٍ ضمن مدركات التهديد الجزائريّة خلال عشرية التسعينيات بسبب تخوّفاتها من تدخّل عسكريّ غربيّ على أراضيها.

من جهة أخرى كان لهاته المبادرات الاورومتوسطية تمكين الجزائر من توسيع علاقاتها مع فواعل أمنيين دوليين وغير دوليين، متوسطين وفوق–متوسطين، هذا الارتباط عزّزه كذلك العمق الإفريقي للجزائر التي تشكّل نقطة تماس جيو–حضارية وجيو–أمنيّة بين الفضاءين الساحليّ–الصحراويّ والمتوسّطيّ ما وضعها أمام تحدّياتٍ أمنيّةٍ والتزاماتٍ تجاه الضفّة الشماليّة، فالامتداد البحري للجزائر على الضفّة الجنوبيّة من المتوسّط وقربها من ضفّته الشمالية جعلها تبرز كفضاءٍ وعمق استراتيجيّ مهمّ وأساسيّ لمسائل الدفاع عن الأمن القومي للعديد من الفواعل المتوسّطيّة وفوق–المتوسّطية ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة.[28]

مهددات الأمن القومي الجزائري في المنطقة المتوسطية:

كثيرا ما نسمع أن جنوب المتوسط يعتبر كمصدر تهديد مباشر لشماله بسبب ما تفرزه الدائرة الجنوبية من مخاطر وعوامل لا امن مخلة بالاستقرار، وفي المقابل نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية من تهديد للجنوبية، فهناك من يعتبر أوروبا مصدر للتهديد والتوجس بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة وثقافاتها التي تهدد هويات المجتمعات في جنوب المتوسط وهذا ما يتطابق مع الرؤى المتوسطية إلى تشكيل منطقة متوسطية وفقا لأطروحاتها ومقارباتها وطبقا للقيم والمعايير، وكذا المؤسسات الغربية بداعي جلب السلم والاستقرار لهذه المنطقة المضطربة، ففي هذا السياق إذن تندرج تهديدات الدائرة المتوسّطيّة للأمن القومي الجزائري لأنّ الجزائر تنتمي إلى جنوب المتوسّط وما

يصيب الأخير حتمًا يصيبها، وتزداد تهديدات الدائرة المتوسّطية خطورةً إذا اعتمدنا على معيار آخر في الانتماء وهو العروبة، فلأنّ الجزائر عربية، فإنّ أمنها معرّضٌ للتهديد والاختراق الأوروبّي والأطلسي من الأعلى، وحجم التهديد هنا أكبر وأخطر من حجم التهديد ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية لأنّه مرتبط بحظر ونزع التسلّح، الرقابة الشديدة المفروضة عليه، احتكار التهديد من طرف القوى الأورو–أطلسيّة وعدم القدرة على مواجهته.[29]

ويرتكز التعامل الأورو–أطلسي مع التسلّح العربي على مجموعةٍ من التحليلات و"التخمينات" الاستراتيجية والسيناريوهات التي تحذّر و"تخوّف" من خطر امتلاك إحدى الدول العربية لسلاح نوويّ (بالأخص الجزائر في التسعينيات والعراق قبل احتلاله) أو حيازتها لأنظمة صواريخ باليستيّةٍ قادرةٍ على استهداف مراكز حيويّة داخل القارّة الأوربّية (الجزائر وليبيا) نظرًا لقربهما منها، بهذه الحجّة شُنّت حملاتٌ ضدّ الجزائر في مستهّل سنوات التسعينيات من القرن المنقضي بدعوى سعيها إلى صناعة السلاح النووي، لكنّ وقع هذه الحملات تراجع بعد فتح الجزائر مفاعلها النوويّ بعين وسارة للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وانضمامها فيما بعد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة سنة[30].

إنّ التهديد على الأمن الجزائري جرّاء خطابات أمننة الجنوب وإجراءات حظر التسلّح جنوبًا مقابل تسلّح ضخم نوعيّا وكميّا في الشمال واضح، ففضلا عن أنّه يحجب الرؤية عن الحجم منقطع النظير للتهديد العسكريّ الأورو–أطلسي للأمن الجزائري وامن دول جنوب المتوسّط عموما، وهي تهديدات أكثر بروزا حقيقة ولا خلاف، فمن المنطقي أن تخشى الجزائر على نفسها من التهديدات العسكرية الآتية من الشمال والتي تخترق أمنها من الأعلى :أليس كل التراب الجزائري واقع داخل نطاق منظومة الصواريخ العابرة للقارات التي تمتلكها القوى الاورو–أطلسية؟ إذ انه لا توجد منطقة من الإقليم الجزائري هو في مأمن وغير قابل للاختراق من طرف الصورايخ الاورو–أطلسية، ولا مجال للمقارنة أيضا بين الترسانة الغربية كما ونوعا وأسلحة الجزائر .[31]

وعلاوة على ذلك يبقى تعامل دول ومؤسسات الضفة الشمالية مع قضية التسلح في المتوسط يشكل تهديدا صلبا ووجوديا للأمن القومي الجزائري كما ينذر بوجود ازدواجية في المعايير وكيلٌ بمكيالين في هذه القضيّة، فـ"لايعقل أن يفرض نزع التسلّح [...] على الدول العربيّة بدعوى مكافحة انتشار أسلحة الدّمار الشامل، فيما تبقى أكبر الترسانات الصاروخيّة وأدقّها وأحدثها تكنولوجيا (الإسرائيلية والأوروبيّة–الأطلسيّة) خارجةً عن أيّة قيودٍ وضوابط[32]، و من زاويةٍ أخرى كذلك، فبدعوى الحدّ من تزايد أسلحة الدمار الشامل، تسير فواعل الضفّة الشمالية نحو نزع أحاديّ للتسلّح بطريقةٍ تزيد بالتأكيد من درجة الانكشاف الأمنيّ للجزائر من جهة المتوسّط وتعمّق من الفجوة التي تفصلها عن ضفّته الشمالية في هذا المجال.[33]

ومن جهة أخرى توجد هناك تهديدات مجتمعية ترتبط أساسا بتلك التهديدات المتأتية من الضفة الشمالية كانسلاخ الهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري لأنّنا بصدد العلاقة مع مجتمعاتٍ ذات ثقافة ومنظومة قيميةٍ مختلفة ـ بل وفي بعض الأحيان متعارضةٍ ـ مع الثقافة والمنظومة القيمية الأصيلة للمجتمع الجزائري الذي أصبحت هويته على المحكّ في مواجهة "الأَوْرَبَة" و"الأَمْرَكَة" اللّتان تتسرّبان له عبر الاستيراد الكبير للسلع الماديّة والثقافيّة من الضفّة الشمالية، أو حتّى عبر وسائل الإعلام والاتصال.[34]

مكانة ودور الجزائر ضمن الأطر الأمنية الأورومتوسطية:

أولا : موقف الجزائر من الشراكة الأمنية الأورومتوسطية:

إن مشاكل الأمن في المتوسط قد تم التطرق إليها منذ سنوات السبعينيات، وذلك في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والعقد النهائي لهلسنكي (1أوت 1975)، الذي يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي من خلال هذا العقد بينت الدول الأوروبية على أنها مقتنعة بأنه لابد من تناول مسالة الأمن في أوروبا في مضمون أكثر اتساعا للأمن في العالم، حيث تحتل المسائل الأمنية مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي وشركاءه المتوسطيين وقد أدرجت في السلة للندوة

برشلونة،"سلة الحوار السياسي والأمني" الذي يهدف إلى إقامة منطقة أمن واستقرار في المتوسط عبر الحوار والتعاون ،[35]وقد توصل هؤلاء بعد اجتماعاتهم إلى جملة من الإجراءات المستمدة إلى حد كبير من تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لكنها تبقى محدودة بسبب مأزق عملية السلام في الشرق الأوسط الذي حال دون التوسع والتعمق في إجراءات جديدة بسبب الرفض الغربي فكان أن حدث تغير في المفردات المستخدمة حيث تم التخلي عن "إجراءات الثقة" لصالح "إجراءات الشراكة" يعبر هذا الاختلاف الاصطلاحي عن التراجع السياسي من حيث الطموح ، ربما عن مقاربة أكثر واقعية لقضايا الأمن في المتوسط.[36] وجاء إعلان برشلونة للتأكيد على تشييد منطقة سلام واستقرار وامن، لتحقيق هذه الغاية التزم الشركاء البحث في إمكانيات والوسائل الاستقرار في المنطقة بما في ذلك إمكانية تبني عقد أوروبي متوسطي وبعد هذه الندوة أطلقت فرنسا مبادرتها لإعداد "عقد الأمن والاستقرار في المتوسط" والتي على ندوة فاليتا لكنها رفضت بسبب الخلافات العربي– الأوروبية والعربية الإسرائيلية حول التعاطي مع أزمة السلام، قد أظهرت هذه الندوة مدى الخلافات بين العرب الاوروبين حول أولويات الشراكة الاورو متوسطية بصفة عامة ومدى ثقل المدركات على جانبي المتوسط.[37]

بالعودة إلى الشقّ الأمنيّ من المسار، يصنّف إعلان برشلونة بمقاربته الأمنيّة الشاملة ومتعدّدة الأبعاد المحتواة في فصوله الثلاثة كاتفاق مؤسّس لشراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ في المتوسّط، سيما بمحاولته وضع ميكانيزماتٍ وإجراءاتٍ عمليّةٍ لبناء الثقة والأمن التعاوني في المتوسّط. ويعتبر الاتفاق على إنشاء "عقد أمن واستقرار في المتوسّط" ثمّ فيما بعد "ميثاقًا متوسّطيا للاستقرار والأمن "، والذي جاء بعد العطب والستاتيكية التي أصابت برنامج العمل السياسيّ والأمني لإعلان برشلونة، حجر الزاوية في بناء الشراكة الأمنيّة المتوسّطية نظرًا لما يحتويه من إجراءاتٍ وميكانيزماتٍ عمليّةٍ للتعاون الأمني.[38]

بالنسبة لمسار برشلونة، فقد أكّدت الجزائر أنّ انخراطها فيه منذ بدايته ومشاركتها في الندوات والاجتماعات التي أصبحت تعقد فيما بعد في إطاره، أو حتّى في إطار البنى الأخرى المكمّلة له، كان مردّه قناعتها بأنّها وحدها شراكة حقيقيّة بين دول المتوسّط كفيلةٌ بالمساهمة في إقامة منطقة استقرار وأمن في حوض المتوسّط وتشجيع إقامة فضاءٍ مشتركٍ للتنمية والرخاء،[39] أمّا تأثيرها في خطّة برشلونة في سلّتها السياسيّة–الأمنيّة، فيمكن القول أنّه كان غير مباشر وفق المعادلة التالية: أنّ الظرف الذي أطلق خلاله مسار برشلونة كانت فيه أزمة الجزائر الأمنيّة في مرحلة اشتدادٍ بسبب تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية، انتشار الحركات والجماعات الإرهابية فيها، واحتمال سقوط النظام السياسيّ الجزائري الذي كان واردًا بقوّةٍ آنذاك، وهي عواملٌ ألقت بظلالها على مضمون إعلان برشلونة.[40]

وبالرجوع الى موقف الجزائر من مسار برشلونة ومن الشراكة الامنية الاورمتوسطية عموما نجد ان الجزائر تجدد رفضها بخصوص اعترافها بالكيان الاسرائيلي او حتى التطبيع معه حيث ان الجزائر توجه رسالة إلى الدول الاروبية مفادها أنّ انخراطها في عمليّة برشلونة لا يعني أبدًا تطبيعًا مع إسرائيل المعنيّة هي الأخرى بهذه العمليّة،[41] وأنّه ما دام الانحياز الأوربّي لإسرائيل فلن تسوى مشكلات

الأمن في المتوسّط ولن يجد الميثاق الأورو–متوسّطي سبيلاً للوجود إذن، وبالنسبة للجزائر، يبقى الطرف الإسرائيليّ بوضعيته وسياسته حاجزًا أمام تحقيق هدف جعل المتوسّط "منطقةً للسلم، الاستقرار والتنمية"، مثلما يطمح إليه مسار برشلونة.

ثانيا: الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية:

مع مطلع سنة 2017يكون قد مر ثلاث عشرة سنة على انطلاق السياسة الأوروبية للجوار والشراكة والتي جاءت بعد مسار برشلونة الذي لم يحقق فيها أهدافه ،وبأدراجها هذه المرة فضاء جيوسياسي أوسع لا يقتصر فقط على الدول المطلة للمتوسط فق ، انضمت فيها بعض الدول إلى هذه السياسة منذ السنوات الأولى مع تقدم بعضها في علاقاتها مع الشريك الأوروبي مثل المغرب الذي تحصل في 2008على صفة "الوضعية المتقدمة" أي" statut avancé " [42] بينما لم يتعد بعض الدول الأخرى وضع العضو فيها دون الوصول إلى مرحلة التفاوض على " برنامج وطني " للإصلاح طبقا لمبادئ و ميكنزمات هذه السياسة ، و هي المجموعة التي تصنف فيها الجزائر.

تجد هذه السياسة أصولها في مبادرة رئيس المفوّضيّة الأوربّية السابق رومانو برودي (RomanoProdi)التي اقترحها سنة 2002ليس فقط على الدول المتوسّطية، بل على كلّ الدول التي تحدّ أوربّا الموسّعة بريا وبحريًا(أوكرانيا، بيلاروسيا، ملدوفيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا) وكل الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسّطية زائد ليبيا وباستثناء تركيا،[43] وتقوم هذه السياسة على تعاون شامل مستوحى من "فلسفة الجوار" مختصر في الصيغة الشهيرة لبرودي " كلّ شيء إلاّ المؤسّسات "التي تسمح للاتحاد الأوربّي بإقامة مخطّطٍ جديدٍ لعلاقاته التفضيليّة مع الدول السابقة ورسم هرميّةٍ جديدةٍ للمناطق الرئيسة الشريكة للاتحاد حسب مفوّضيته، يصبو الاتحاد الأوربّي من تلك السياسة إلى:
تطوير علاقات تفضيليّةٍ مع البلدان المجاورة له في الشرق والجنوب حسب قاعدة التمايز الذاتي ؛ تقاسم مكاسب توسيع 2004مع الشركاء بما يحقّق استقرار وأمن جميع الشعوب المعنيّة وتأسيس فضاءٍ للرخاء وحسن الجوار قائم على قيم الاتحاد ومعاييره ،[44] ولتحقيق هذه الاهداف يجب التعاون بين الاتحاد الأوربّي وشركائه من أجل تحديد مجموعةٍ من الأولويّات التي يؤّدي تحقّقها إلى تقريب هذه الدول من الاتحاد وتدمج هذه الأولويّات في مخطّطات العمل(Plans d’actions) المتبناة بصيغةٍ مشتركةٍ من الطرفين، ، واعتمادًا على أسلوب تحفيزيّ يدعو الأوربّيون من خلاله شركاءهم إلى الاقتراب من ممارساتهم في مواضيع محدّدةٍ مقابل أن يمنحوهم تعاونًا أكثر وبوسائل ماليّةٍ أكبر،فمن مقاربةٍ أوربيّةٍ، لا يمكن إقامة علاقاتٍ تفضيليّةٍ مع دول الجوار دون التزام متبادل بقيم مشتركةٍ مستوحاةٍ من التجربة الأوربّية، كقيم دولة الحقّ، الحكم الراشد، احترام حقوق الانسان (وبالأخصّ حقوق الأقليّات)، ترقية علاقات حسن الجوار ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة.[45]

لم تلق السياسة الأوربّية للجوار الترحيب من قبل الجزائر في بداية الأمر، فالموقف الأول الذي اعتمدته الجزائر هو الصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن ما يشبه موقف" انتظر و ترقب" wait see and، **أولا:** لان مواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ و عدم التسرع في الارتماء في أحضان أوروبا ، فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الاورومتوسطية ، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الايجابية و السلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منها.

ثانيا: أبدت سياسة الجوار و الشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية ،فكلاهما يعبرعن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة[46].

بعد هذه المرحلة من الصمت، أعلنت الجزائر رسميا رفضها الانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوربية تحت عنوان " تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" لذي انعقد يوم 3سبتمبر 2007في بروكسيل، حيث عبر السفير الجزائري بأن : " الجزائر تفضل اخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي ، و لا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار ، لان اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب و التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي" [47]

بهذا أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار ،لكن ومع بداية موجة" الثورات العربية" سنة 2011 ، بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تجميل سياسته للجوار تكيفا مع التغييرات التي تحدث في جواره القريب ، حيث اعتمد في 25ماي 2011ما سمي ب " سياسة الجوار المجددة " التي أراد لها أن تكون" المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغييرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة لكن هذه المرة في ثوب جديد تحت ما يسمى ب باللغة الأجنبية" le relooking"،حيث تضمن اقتراحات جديدة تتمثل في تقديم مساعدات أكثر للشركاء اللذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية،[48] وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه ، أفصحت منذ نهاية 2011عن إمكانية انضمامها إليها ، عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة حيث قال : " قبلت الجزائر الدخول في محادثات –استكشافية– مع الاتحادالأوروبي حول سياسة الجوار"و أضاف بأن : " قرار الانضمام سيتخذ بعد هذه المحادثات" [49] حيث بدات تظهر المؤشرات الأولى على قبول الجزائر الانضمام إلى سياسة الجوار المجددة من خلال زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها في مارس 2012و التي تم فيها الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في العاشر ماي من نفس السنة.

هذا الموقف الذي عبر عن انسجام في الرؤى بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الذي أشاد بحسن سير الإصلاحات في الجزائر و تحسن الأوضاع فيها، و هكذا أعلن وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر 2012بان المحادثات تسير في اتجاه ايجابي من أجل التوصل إلى صياغة " مخطط وطني " خاص بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2013.

- **المقاربة الأمنية الجزائرية ضمن البعد المغربي والمتوسطي:**

تتبع الجزائر منذ الاستقلال مبادئ ثابتة بخصوص عقيدتها الأمنية إلا أن بعض التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية من تهديدات عابرة للحدود ألزمها التعامل مع تلك التهديدات بما يوافق تصورها لقضايا الانشغال الأمني ذات الأولوية في المتوسّط.

إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التهديدات الحدودية لأمنها القومي:

إن الأوضاع الغير مستقرة التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا بسبب تزايد انتشار السلاح و الجريمة المنظمة و الانفلات الأمني جراء ما خلفه الربيع العربي، شكل تهديدا على الأمن الوطني الجزائر بسبب امتلاك هذه الأخيرة موقع مركزي يتوسط جميع هذه التوترات، وهو ما يضع الجزائر أمام مواجهة و ضغط من اجل حماية أمنها و التصدي لهذه التهديدات،كما دفع بالجزائر اليوم إلى الزيادة في تفعيل دورها الدبلوماسي، خاصة مع تمسك الجزائر بعقيدة "عدم التدخل في دول الجوار "وكدا الحرص على إبعاد الخيار العسكري و التدخل الأجنبي في المنطقة، بل وتراهن على الحل السلمي، من خلال تفعيل نشاطها الدبلوماسي من أجل التنسيق وتكثيف الجهود مع دول الساحل ودول الجوار لتطويق الانفلات الأمني وسهولة التحكم فيه[50]،حيث تسعى الجزائر من خلال المشاركة في العديد من المبادرات الأمنية والعسكرية مع جيرانها والدول الأخرى، إلى إنشاء تحالفات قوية لتتحقق في خطط مشتركة تأهب ضد الجماعات المسلحة و -الميليشيات العاملة في ليبيا وتونس ومالي حتى الشرق الأوسط من جهته هناك من يرى أن الجزائر ليس أمامها إلا أن تُفعل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للدول وتماشيا مع ذلك إيلاء أهمية لتفعيل آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود، وهو ما أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائري في الآونة الأخيرة، ويجب أن يترافق ذلك مع سعي سياسي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية والإفريقية كالاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي والاتحاد المغاربي دون إغفال الجانب الإجرائي المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان وتطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية .[51]

في حين يرى آخرون أن عقيدة "عدم التدخل" إستراتيجية قديمة على الجزائر مراجعتها، خاصة مع ارتفاع مستوى التهديدات المحيطة، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر إقليميا وعربيا، والذي يحتم عليها الاعتماد على سياسات تتلاءم وهذه المكانة، فمن غير المنطقي أن تبقى الجزائر معتمدة

على سياسة مضى عليها نصف قرن، كما أن الاعتماد على السياسات الدبلوماسية كإنشاء تحالفات في ظل وجود توترات مع بعض دول الجوار يشكل عائق أمام تفعيل هذه السياسات.[52]

وهو الأمر الذي يضع الجيش الوطني الجزائري أمام أكبر تحدي بعد تحدي مواجهة الإرهاب في فترة التسعينات، فقد حدد الدستور الجزائري مهام قوات الجيش بصيانة أمن الحدود وضمان سيادتها، وما تعيشه الجزائر اليوم وعلى كافة حدودها من انفلات أمني يزيد من الرهانات و التحديات العسكرية، ويدفع بالجيش إلى زيارة حجم تواجده على الحدود ويركز نشاطه وجزءا كبيرا من قواته على الحدود من أجل تأمينها خاصة وأنه مقيد دستوريا بعدم التدخل في دول الجوار .[53]

سبل إحلال السلم والأمن في الإقليم المتوسطي وفق العقيدة الأمنية الجزائرية:

ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية للأمن في المتوسط على مبادئ دافعت عنها وبشدة منذ القمة الأولى لمؤتمر التعاون في أوروبا بهلنسكي سنة 1975، حيث أقرت بان الأمن في المتوسط شامل ويبنى جماعيا، وان الاعتماد بين ضفتيه أمر مفروغ منه وانه وحدهما الحوار والتشاور قادران على تقريب شعوب ضفتي المتوسط وعلى ضمان تحقيق السلم والاستقرار الإقليمين ، ويفسّر تبني الجزائر لهذه المبادئ مشاركتها النشطة في كل المبادرات الأمنية المرتبطة بالنطاق الجيوسياسي المتوسّطي، كما يفسّر مطالبتها ببذل الجهود والمثابرة في التشاور والحوار من أجل الاستجابة بطريقةٍ أفضل لمصالح جميع الأطراف في الشمال والجنوب وإيجاد إجاباتٍ مشتركةٍ لمتطلّبات الاستقرار والأمن الإقليمي، وانضمام الجزائر إلى مختلف الحوارات متعدّدة الأطراف ـ حسب موقفها الرسمي ـ إلى إيمانها بوجود تناسق وتكامل بينها، وإنّ هذا التكامل يسمح لكلّ حوار بالاستفادة من الإنجازات المحقّقة في الحوار الآخر،كما تعتبر مشاركتها في كلّ الحوارات، الترتيبات والإجراءات الأمنيّة الشاملة والمحدودة، الرسمية وغير الرسمية، في المتوسّط بعد إطلاق مسار برشلونة تندرج ضمن جهودها في دعم الشراكة الأورو –متوسّطية.[54]

حتّى إن كانت الجزائر تقرّ بأنّ التعاون الدّولي والشراكة في المجالات السياسيّة والأمنيّة لا مفرّ منهما لمواجهة كثير من التهديدات بسبب طبيعتها اللا قطرية والعابرة للأوطان حيث ترى الجزائر أنّ الشراكة في المجالات السياسيّة والأمنيّة يتعيّن أن تُدْعَمَ بإرادةٍ سياسيّةٍ متبادلةٍ للدول المتوسّطيّة للتضامن، وهذا ما سيسمح بتقوية الديمقراطية ودعم دولة القانون في دول الضفّة الجنوبية وتحييد الأنواع الجديدة من المخاطر ـ وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة ـ المهدّدة للسلم، الأمن والاستقرار في المتوسّط وذلك دون المساس بالسيادة الوطنية للدول وكذا عدم التدخل في شؤونها الداخلية .[55]

وكتوجه أخر للمقاربة الأمنية الجزائرية في الحوارات الأمنيّة المتوسّطيّة هو ربطها بين الأمن والتنمية، إذ لا يمكن من وجهة نظر الجزائر حصول تنميةٍ دون أمن، ولا تحقيق أمن دون تقويض كلّ

المعوّقات المعرقلة للتنمية، ووردت هذه المقاربة كذلك في ردّ للحكومة الجزائرية حول الأمن والاستقرار في المتوسّط نشر في تقرير للأمين العام الأممي كوفي عنان سنة 2001 جاء فيه أنّ "الجزائر تعتبر أنّ السّلام والأمن في المتوسّط يشكّلان شرطًا مسبقًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".[56]

الرؤية والحلول الجزائرية للمسائل الأمنية ذات الأولوية في المتوسط (الارهاب ..الهجرة)

تعتبر الجزائر من بين البلدان المتوسطية المعنية بمواجهة بعض المسائل الأمنية العابرة للأوطان كالإرهاب، الجريمة المنظمة ،وتجارة الأسلحة والمخدرات، وكذا الاتجار بالبشر، حيث تصنف الجزائر الإرهاب كأول تهديد مشترك لأمن المتوسط نظار لما يشكله من انتهاك لحقوق الإنسان ومن تهديد خطير لأمن واستقرار المنطقة، يفرض التعاون بين كل دول المنطقة لاستئصاله وإن لم تلق المقاربة الجزائريّة للظاهرة الإرهابية التي تدافع عنها منذ مستهل التسعينيات الاهتمام الكافي من الأوربّيين في بداية الأمر، فإنّ انتقال الأعمال الإرهابية إلى داخل أوربّا ثمّ اعتداءات سبتمبر 2001قد أعطيا دفعًا أقوى وشرعيّةً غير مسبوقةٍ للمقاربة الجزائريّة على المستوى المتوسّطي، وأصبحت مكافحة الإرهاب محورًا لعلاقاتها مع أوربّا والأطلسي.[57]

وقد أكّد الرئيس الجزائري بوتفليقة: "حينها ـ في 11سبتمبر 2001ـ ضرب الإرهاب في نيويورك وواشنطن، أيقن العالم أجمع أنّ هذه الظاهرة تشكل تهديدًا للإنسانية جمعاء. غير معترفٍ بحدودٍ أو قيودٍ سياسيّة أو دينية، يضرب الإرهاب أينما أمكنه أن يضرب كل الدول، فقيرة أو غنيّة، متقدّمةً أو متخلّفة، نافيا كلّ القيم الإنسانية والمبادئ التي تشكّل أساس حضارتنا وهذا وفق ا لمرتكزات الأساسيّة التي تستند عليها المقاربة الجزائرية للإرهاب وهي كالتالي :[58]

1-الإرهاب هو آلة حرب ضدّ الدولة الجمهورية والحضارة؛

2- لا يوجد أيّ بلد، مهما كانت قوّته وقدراته الدفاعية، بمعزل عن الاعتداءات الإرهابيّة.

3- لا يوجد وجهٌ للمقارنة بين مكافحة الإرهاب والحرب التقليديّة

4- ليس الإسلام الراديكاليّ إدعاءً هوياتيا بل هو انحرافٌ ومـرضٌ هويتي.

5- الإرهاب تهديدٌ عبر-قومي، ونظرًا لعلاقته بالجريمة المنظّمة، فإنّه يشكّل عاملا مخلا بالاستقرار يضاف إلى التحدّيات الاقتصادية.

6- الإرهاب ظاهرة لا تقبل التجزئة، لذا يجب أن يحارب بكلّ أشكاله وعلى كلّ الجبهات

اما ما يتعلق بالهجرة فالجزائر تنتهج مقاربة متعددة الابعاد تختلف كثرا عن الطروحات والتصورات الاروبية لانها تعتبر بوابع عبور نحو الضفة الشمالية من المتوسط ،هذا بعد استفحال الهواجس الامنية في المنطقة وتصاعد التوترات بالدول المحيطة .[59]

فالجزائر ترفض لمقاربة الأوربّية في التعامل مع مسألة انتقال الأشخاص ومشكلة الهجرة والهجرة غير

الشرعيّة، لأنّها لا تحترم كرامة رعاياها وتتنافى مع منطق فضاء التبادل الحرّ الذي لا يمكن أن يستثني التبادلات الإنسانيّة،حيث ترى نّ مبادرات الاتحاد الأوربّي المخصّصة أساسًا للمتوسّط (مسار برشلونة)، أو التي لها بعدٌ متوسّطيٌ(سياسية الجوار)، بتنظيمها حريّة انتقال السّلع والبضائع في المنطقة المتوسّطيّة في مقابل تقييدها تلك المتعلّقة بالأشخاص، تكرّس لطلاقٍ مستديم بين فضاءٍ اقتصاديّ وفضاءٍ إنسانيّ في المتوسّط.[60]

كما أنها ترفض المقاربة الردعية التي تعتمدها دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي لديها تأثر محدود في معالجة الهجرة والهجرة غير الشرعية(كإنشاء مناطق استقبال مؤقّتة على الحدود الأوربّية، إنشاء قوّةٍ لحراسة الحدود الخارجيّة للاتحاد الأوربّي وغيرها)، حيث تطالب الجزائر بالتعامل مع ظاهرة الهجرة بنوعيها بأكثر واقعيّة وبراغماتيّة بالاستناد إلى مقاربة تنمية/هجرة، تتأسّس على معالجة مسبّباتها الحقيقيّة (كالفقر، البطالة والتخلّف) عن طريق مساعدة دول الجنوب على تحريك عجلات التنمية الداخلية ومرافقتها في مختلف مراحل الإنجاز، لأنّ ذلك سيكون أكثر فعّاليّة حسب الجزائر في مواجهة المسبّبات الفعلية لهذه الظاهرة.

- **العقيدة الأمنية الجزائرية إتجاه الأزمة الليبية "نموذجا".**

البعد الدبلوماسي والأمني الجزائري تجاه الازمة الليبية:

إن إدراك الجزائر لبعدها الجيواستراتيجي دفع بالنخب الحاكمة والقيادات السياسية إلى الأهمية كبرى لمفهوم ' الأمن ' و تعدد معانيه وأبعاده تحت تصور مبرمج في إطار عقيدتها الأمنية التي تحدد سياق تفاعل سياستها الخارجية مع التحديات والتحولات التي تواجهه، كالأزمة الليبية مثلا والتي من خلالها تستعرض الجزائر قدراتها الإقليمية لإيجاد حل فعلي لهذه الأزمة أو تفادي مخلفاتها من خلال تسخير كل الجهود الدبلوماسية والعسكرية في إيطار ما يسمح به القانون والدستور الجزائري ..وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

البعد الدبلوماسي تجاه الأزمة الليبية:

الجزائر كانت ولا تزال مطالبة بأداء دور فعال وواقعي لوقف الاقتتال في ليبيا، والسعي الحثيث لحل الأزمة حلا سياسيا سلميا، ليس لتأكيد نجاح دبلوماسيتها، أو استعراض قدراتها الإقليمية في المنطقة، إنما لأن الأزمة على حدودها وتشكل تهديداً لأمنها كما تشكل تهديداً للأمن في المنطقة، واستمرارها يفتح الباب واسعا لاحتمالات تدخل عسكري يلهب المنطقة ويفتحها على أسوا لاحتمالات.

فموقف الجزائر من الأزمة الليبية يشوبه شيء من الضبابية التي تخفي تناقضا بين الخطاب والممارسة، فهي ما انفكت تدعو إلى الحل السياسي للأزمة، وترفض الحل بالحرب والتدخل

الأجنبي، وتؤكد أنها تقف على نفس المسافة من الفرقاء، لكنها في الواقع تقف إلى جانب "جماعة طبرق"، وتتعامل معها على أنها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، ولا تعترف سوى بحكومة الثني وبرلمانها المنحل.. وهو المنحى نفسه الذي تبناه الإعلام الرسمي وكثير من وسائل الإعلام الخاصة.[61]

هذا التناقض الظاهر بين الخطاب الديبلوماسي والممارسة السياسية، هو الذي حجم الدور الجزائري في حل الأزمة في ليبيا ورهن دورها كوسيط محايد مقبول من لدن كافة الأطراف.. فالجزائر التي سارعت إلى دعوة الفرقاء الليبيين إلى الحوار عن طريق وزير خارجيتها رمضان لعمامرة ، عندما أكد أن الجزائر إستعداد الجزائر للوساطة في الملف الليبي، والتي تعد الطرف الوحيد الذي يتواصل مع كل الفرقاء، بحيث استقبلت أكثر من مائتي شخصية ليبية (حسب تصريح الوزير المكلف بالشؤون المغاربية)، سرعان ما نكثت غزلها، فانفض من حولها الليبيون والرعاية الأممية وانصرفوا إلى الصخيرات المغربية، ولم تحتضن الجزائر سوى اجتماعا شكليا لممثلي الأحزاب السياسية الليبية[62].

وتعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على الطرق والوسائل السلمية وترتكز على آليات الوساطة لحل النزاعات الدولية فمنذ استقلال الجزائر وهي تبادرت بالمساهمة في بناء الأمن الدولي من خلال حالات الوساطة العديدة التي قامت ا كالوساطة (الإيرانية -العراقية عام 1975)، والمساهمة في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة1980، في تسوية النزاع بين إثيوبيا وإرتيريا عام 2000، ولكن الدبلوماسية الجزائرية تنشط حاليا بقوة كبيرة لحلحلة الأزمتين المالية والليبية، اللتين تعتبران سبباً رئيسياً في تنامي التهديدات الأمنية بالمنطقة والساحل الإفريقي، فالفوضى التي تحدثها هذه الأزمات تسمح بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، خاصة لما توفره من إمكانيات الحصول على الأسلحة من قبل التنظيمات الإرهابية، وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي، لذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية بكثافة وحركية دائمة لضمان الاستقرار في محيطها الإقليمي.[63]

وفي تمسك الجزائر بالحلول السلمية يرى الدكتور محمد عظيمي أن هذا الموقف، موقف جميل لأننا لا نتورط في قضايا الخارج، وحسبه الوضع في مالي خلق لتوريط الجيش الجزائري، كما أشار إلى أنه هناك أطراف دولية تريد إبقاء الجزائر في حالة استنزاف، وهناك ما يعرف ب "خريطة الدم" أو "سايكس بيكو 2"وضعها جنرال أمريكي كان مسؤولا في القوات البرية أمريكية، يوضح فيها كيفية إعادة تقسيم المنطقة العربية، بحيث لا تبقى أي دولة عربية كبيرة، وبعد تدمير العراق وسوريا، تبقى الجزائر هي أكبر بلد عربي وإفريقي مستهدفة. [64]

البعد الأمني تجاه الأزمة الليبية:

أصبح البعد الأمني مرتبطا بشكل كبير بالعوامل الخارجية لحدود الدولة، ومن الصعب فهم أمن دولة معينة أو تحقيقه من دون معرفة أو تحقيق أمن الدول المجاورة نتيجة مختلف التهديدات

"اللاّتماثلية"، المعقدة، المتشابكة والعابرة للحدود، والتي لا ترتبط بدولة معينة وإنما تشكل تهديدا للدول الأخرى بشكل عام، و أكدت مجلة الجيش في عددها لشهر أغسطس (2014) أن الجزائر توجد أمام "تحديات ورهانات عسكرية وأمنية كبيرة تتطلب التجند والاستعداد لصد أي تسلل محتمل عبر الحدود و مواجهة مختلف التهديدات لاسيما الإرهابية منها والمخاطر التي تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات[65].

فالجزائر اليوم محاصرة بحزام ناري من كل الاتجاهات وهو الأمر الذي يحتم عليها أن تقوم بإعادة بناء منطق الدفاع و"أمننة" حدودها بما يتوافق والتهديدات الجديدة، فلجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش في تطويق وزيادة حراسة الحدود وهذه المهمة مركبة ومزدوجة تحتم احترافية أمنية أكبر أمام هذه الأوضاع المتوترة، وبالنسبة لمهام للجيش الوطني فالأمور محسومة، حيث يحدد الدستور الجزائري مهام قوات الجيش في صيانة الحدود وضمان السيادة، وعليه نجد الجزائر اليوم تعيش معادلة أمنية صعبة، فمن جهة تواجه تحديات أمنية خطيرة على الحدود بدول الجوار التي تعرف فوضى أمنية وانتشار السلاح خصوصا جنوب ليبيا دون التدخل خارج حدود البلاد وهو ما يقيد قدرة الجزائر في المناورة، مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامي للخطر الإرهابي في دول الجوار[66].

كما أن الوضع المتأزم في المنطقة يجعل الجيش الجزائري يركز نشاطه وجزءا كبيرا من قواته على الحدود من أجل تأمينها، خوفا من اختراقات أمنية على خلفية الاضطرابات الأمنية فيما يتعلق بليبيا، حيث نجد أن الجزائر تتقاسم حدود برية بطول 982مع ليبيا، وهذا أمر صعب ومعقد ومرهق بالنسبة للجيش الجزائري، خاصة مع تزايد نسبة تهريب السلاح عبر الشريط الحدودي، ما أدى لحشد الجيش الجزائري خلال الفترات الأخيرة تعزيزات إضافية على الحدود الشرقية، كما أنه يستعمل نظام مراقبة إلكترونيا لحراسة الحدود، فضلا عن الطلعات الجوية التي تقوم ا طائرات الجيش الجزائري من أجل مراقبة الحدود، لكن ذلك غير كاف لتأمين هذه الحدود المترامية الأطراف.[67]

الخاتمة:

حيث تمّ استخلاص النتائج الآتية:

. تشكل الإقليم الجزائري رهانا للفواعل المتوسطية وفوق المتوسطية وذلك لمحوريته وتأثيرات الأوضاع الأمنية فيه على الفضاء المتوسطي.

. مشاركة الجزائر في مختلف الحوارات الأمنية في الفضاء المتوسطي نتيجة انتشار الإرهاب والهجرة ومختلف التهديدات الأخرى العابرة للحدود.

. تسعى الجزائر إلى استثمار تجاربها في معالجة مختلف التهديدات من مشاركتها في مختلف المبادرات الأمنية المتوسطية

. إن الدول المحادية للأزمة الليبية كالجزائر مثلا يجب أن تسعى إلى إيجاد حلول بالطريقة السلمية دون التوصل إلى الخيار العسكري والذي تعتبره "الجزائر" يزيد من تعفن الأمور، كما أنها تسعى كذلك إلى تطويق الأزمة عن طريق تامين حدودهما البرية ومنع كل الخروقات التي تأتي من الوسط الليبي .

الهوامش :

1. Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine», http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm.
2. Alain Rey (Sous la direction de), « Définition de Doctrine », Le Grand Robert de la langue Française (Version électronique),2010
3. Francis Sempa, « US National security doctrines historically viewed », American diplomacy, 2003, www.americandiplomacy.org, p.01.
4. Ibid,p01
5. Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine»,01.
6. Ibid.
7. bid.

8. صالح زياني ،" تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ، (مجلة الفكر ، العدد الخامس ، دس)،ص 288.
9. بورعة علي جهاد،"الجزائريين توجه استراتيجي وعقيدة امنية "، http://www.maspolitiques.com/mas/index.php
10. صالح زياني،المرجع السابق.ص289.
11. عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، (الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005) ص4.
12. حمزة حسام ،"الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري "،(مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2011/2010)ص68.
13. المرجع السابق ،ص69.
14. الناتج الداخلي الخام قد يستقر في حدود 166 دولار (صندوق النقد الدولي)، تم التصفح في 2016/02/12. http://www.aps.dz/ar/economie/29300
15. عبد النور بن عنتر،المرجع السابق،ص43
16. المرجع السابق ،ص44
17. محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)،ص151.
18. مصطفى الخلفي،" أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية"،تم تصفح الموقع:2016/1/02/15. http://www.aljazeera.net
19. احمد علو ،المرجع السابق .
20. عبد المؤمن مجدوب ،"ظاهرة الهجرة السرية والارهاب واثرها عللى العلاقات الاورو مغاربية "(دفاتر السياسة والقانون ،العدد 10،2014)،ص306.

21. زياني صالح ،"تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "(مجلة الفكر ،العدد5،د س ن)،ص294

22. جمال حدار،"تاثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي "،تم التصفح في 2016/03/18

http//politics-ar.com/ar2/p=3013.

23. جمال حدار،المرجع السابق .

24. المرجع السابق،ص129

25. المرجع السابق ص126

26. عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق 155.

27. المرجع السابق .

28. حمزة حسام،المرجع السابق ،ص129.

29. عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق ص158.

30. المرجع السابق ،148

31. حمزة حسام،المرجع السابق ،ص129-130

32. عبد النور لن عنتر ،المرجع السابق ،ص149-151.

33. المرجع السابق ،ص153.

34. عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق 153.

35. حمزة حسام نالمرجع السابق ،ص137.

36. المرجع السابق ،ص138.

37. معاهدة برشلونة ,(برنامج ميدا فرق للتدخل السريع و مشروع الهجرة المنتقاة)،تم تصفح الموقع في2016/02/29

http//fela hissa.maktoobblog.com

38. المرجع السابق.

39. في الاجابة التي قدمهتها الجزائر الى الامين االعام الامم المتحدة بخصوص "تدعيم الامن والتعاون في المتوسط "عام 2000 في اطار تحضيره لتقرير حول وسائل تعزيز الامن والتعاون في المتوسط كانت الجمعية العامة قد طلبته منه ،نلقلا عن عبد النور بن عنتر ،مرجع سابق ،ص110.

40. المرجع السابق ،ص111.

41. حمزة حسام،ص142.

42. اسمهان تمغارت ،"تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة -2013/2004-"دفاتر السياسة والقانون ،عدد9(2013):2.

43. اسمهان تمغارت، المرجع السابق ،ص3.

44. عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق .ص167.

45. المرجع السابق ،ص168.

46. اسمهان تامغارت ،المرجع السابق،ص3.

47. حمزة حسام ،المرجع السابق ،150.

48. تامغرات،تطور موقف الجزائر ،ص 327.
49. المرجع السابق ،ص328.
50. صراح بودح،المرجع السابق ،ص40.
51. المرجع السابق
52. محمد مسلم و إلهام بو ثلجي و أخرون،" عقيدة الجزائر الدبلوماسية الرافضة للتدخل خارج حدودها" : خمسون سنة من الانكفاء على الذات.. هل من مراجعة؟،تم تصفح الموقع في2016/04/05 . http://www.echoroukonline.com
53. المرجع السابق
54. عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق ،ص207
55. المرجع السابق .
56. حمزة حسام ،المرجع السابق ،ص178.
57. المرجع السابق ،ص182.
58. المرجع السابق .
59. عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق ،ص186.
60. عبد المؤمن مجدوب ،ظاهرة الهجرة السرية والارهاب واثرها على العلاقات الاورو مغاربية "دفاتر السياسة والقانون ،عدد 10(2014):306.
61. نصر الدين قاسم،" أي دور للجزائر في الأزمة الليبية !" ، تم تصفح الموقع يوم:2016/03/10 < http://makkahnewspaper.com >
62. Laurence Aïda Ammour, La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. http://www.econostrum.info. 20/03/2016.12.00p
63. بوحنية قوي،،"الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا. تم التصفح في2016/03/.15 http://studies.aljazeera.net".
64. سارة بودح،"الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الامنية الجديدة"،(مذكرة ماستر ،قسم العلوم السياسية ،جامعة ورقلة ،2015/2014)،34 .
65. عبير شليغم، "التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر :نموذج النزاع في مالي"(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة– قاصدي مرباح– ورقلة 2014)،ص2.
66. عبير شليغم ،المرجع السابق ،ص3
67. عاطف قدادرة و ح سليمان، الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار تم التصفح يوم 2016/03/10،http://www.djazairess.com